بسم الله الرحمن الرحيم

المـــــرأة والتنميـــــة
في اليمـــــن

د/ إنصاف عبـده قاسـم
2004م

1- المقدمة:

في العصر الحالي تعمل المجتمعات كافة على إحداث تغييرات نوعية وكمية في حياة شعوبها، تتمثل في مظاهر التنمية المتنامية، والتي تتسابق تجاهها شعوب دول العالم كافة، اعتباراُ أن التنمية هي الهدف الأساسي، والذي يُعتبر الإنسان فيها محور عملية التنمية فهو صانعها وضيعتها.. و تنتهج هذه الشعوب وحكومتها من أجل الوصول إلى مراتب أعلى في التنمية بمختلف مجالاتها تطورات عديدة تحدثها في حياتها، منها مسايرة التطور العلمي في مختلف جوانبه عبر خطط علمية مدروسة وفقاً ومتطلبات تلك المجتمعات.. عبر تمكين تلك الشعوب من المهارات الأساسية في التخصصات المتنوعة، التي تخدم الجوانب الاقتصادية، الثقافية، والسياسية، من أجل تزويدهم بالقدرات التي تمكنهم من أداء أدوارهم المرسومة سيراً نحو أهداف التنمية المرسومة أمامها، وهي في ذلك ومن خلال المسئوليات لا تفرق بين الذكور والإناث وإنما القياس المعتمد هنا هو المهارة والأداء.

وفي اليمن، حيث تمثل ثقافة المجتمع جملة من المعتقدات والقيم.. والموروثات الاجتماعية التي صنعت حضارة ثقافية للمجتمع اليمني، جاءت المنطلقات والقوانين الوضعية منطلقة من الأساس المادي للمجتمع اليمني.. والتي حددت أسسها على الشريعة الإسلامية بدرجة رئيسية والموروث الاجتماعي والثقافي للمجتمع اليمني.

وكون الشريعة الإسلامية أكدت على تساوِ البشر " **إن أكرمكم عندالله أتقاكم**" فقد بيّن الدستور اليمني، تساوي جميع أفراد الشعب اليمني بالحقوق والواجبات وجاءت القوانين الأخرى بانية أسسها على الدستور اليمني.. و منها قانون العمل رقم (5) لعام 1995م، والقانون العام للتربية والتعليم، مبنّية على الحقوق المتساوية للذكور والإناث في التعليم والعمل.

وبالرغم أن القيم الاجتماعية والعادات الموروثة تحمل قدراً هائلاً من الاحترام للمرأة ومكانتها في المجتمع ودورها الاجتماعي والاقتصادي في الأسرة والمجتمع بشكل عام، إلاّ أننا من خلال دراسات ميدانية معمقة في التعليم والعمل وبين أوساط النساء، بيّنت تلك الدراسات وجود فجوة كبيرة في التعامل بين الذكور والإناث، مما يبيّن وجود خلل في التطبيق عكس نفسه على تواجد المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن خلال هذه الورقة سوف نبيّن دور المرأة في التنمية في اليمن منطلقين من الأسس التي اعتمدها تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003م، والذي خصص اتجاهه نحو إقامة مجتمع المعرفة ولهذا سوف تنطلق في موضوع هذه الورقة من الجوانب المرتبطة بعالم المعرفة.

2- نحو إقامة مجتمع المعرفة

حدد تقرير التنمية الإنسانية 2003م، أركان بناء المعرفة في الفصل التاسع من قسمه الثاني على النحو التالي:

1- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح.
2- النشر الكامل لتعليم راقي النوعية، مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي والتعلم المستمر مدى الحياة.
3- توطين العلم وبناء القدرة الذاتية في البحث والتطوير والثقافي في جميع النشاطات المجتمعية.
4- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية.
5- تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل منفتح ومستنير.

ومن خلال تلك الأركان الخمسة، يتمكن المجتمع عبر اتباعها من اكتساب المعرفة وتقويمها.. من خلال تكامل هذه الأركان مع بعضها البعض سعياً نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية.. ومن خلال هذه الأركان الخمسة يمكننا التطرق إلى واقع دور المرأة اليمنية في التنمية في محاولة لطرق هذا الواقع وفقاً ومحددات هذه الأركان.

3- المشاركة السياسية للمرأة

تشكل نسبة النساء من بين السكان في الجمهورية اليمنية ما يزيد عن 50% من إجمالي السكان – يقعن في مختلف المراحل العمرية للهرم السكاني إلاّ أن أغلبهن يتركزن في الفئة العمرية (15-64 سنة) وهي الفئة العمرية النشطة القادرة على الإنتاج وتحمل مسئولية الإعالة للفئات العمرية الأخرى.

إلاّ أن النساء اللاتي يقعن ضمن هذه الفئة العمرية ولأسباب عديدة تتطرق لبعض منها لاحقاً، لا يتسنى لهن القيام بأدوارهن بسبب الأمية، والتي تتفشى بين صفوف الإناث بنسبة تصل إلى 60% في المناطق الريفية، وبسبب وقوعهن تحت ضغط اجتماعي لا يمكنهن من تأدية هذه الأدوار، خاصة في ظل غياب

الوعي القانوني بين أوساط هذه الفئة بحقوقهن وواجباتهن والتي كفلها دستور الجمهورية اليمنية، وغياب التطبيق العملي لبنود المساواة المنصوصة في الدستور.

واستطاعت نسبة ضئيلة من هذه الفئة، بواسطة التعليم الخروج من عنق الزجاجة بحصولها على فرص تعليمية ملائمة، ولوجودها في ظروف أسرية مشجعة، واستطاعت الوصول إلى معترك الحياة العملية، وإن كانت نسبة المشاركة في الحياة العملية محدودة (أقل من 19%) تتركز في الحضر. مما دفعها إلى خوض معترك الحياة العامة بمختلف جوانبه السياسية، التشريعية والتنفيذية.

ولعلّ المشاركة في مواقع اتخاذ القرار، من أهم المجالات التي خاضت المرأة اليمنية غمارها منطلقة من حقوقها الدستورية التي توجب ذلك.

ومن خلال الإطلاع على تجربة المرأة في هذه المجالات، يمكننا القول بأن المجتمع اليمني مجتمع متطور يعيش في مرحلة من التحولات الاجتماعية.. التي برزت نتائجها في مختلف مناحي الحياة، ونقرأ ذلك من خلال الأعداد الكبيرة للإناث الملتحقات بالتعليم في مختلف مراحله.. بعد أن كان خروج الأنثى من المنزل من المحرمات منذ أربعة أو خمسة عقود من الزمن. إلا أن هذا التطور مازال بحاجة إلى عقود أخرى، حتى يبلغ مرحلة التساوي بين طرفي الحياة من ذكور وإناث، حيث بيّنت التقارير الخاصة بمشاركة المرأة في الانتخابات كناخبة أو مرشحة لا تبين وجود عامل المساواة،حيث لم تشارك سوى ما يبلغ نسبته(14.4%) ممن يحق لهن التصويت، ولم تتمكن من الوصول إلى قاعة البرلمان سوى مرشحة واحدة. في انتخابات عام 2003م.

وبالرغم من حاجة الأحزاب إلى الأعداد النسائية المنخرطة فيها والتي دعت في برامجها السياسية إلى دعمها وتأييدها لمشاركة المرأة.. إلا أنها على الواقع العملي لم تأتي النتائج بما يؤكد تلك المقولات.

وليس حال المرأة في الحكومة بأفضل من ذلك.. حيث لم تحظى في التشكيل الحكومي السابق والتشكيل الحكومي الحالي المعلن في عام 2003م، سوى امرأة واحدة على حقيبة وزارية.

وفي السلطة التنفيذية وبالرغم من خوض النساء غمار المنافسة الشريفة المبنيّة على الكافة والمهـــارة، إلاّ أن أعداد ضئيلة منهن في مراكز قيادية (مدير عام – وكيل وزارة) وهناك أعداد من النساء تخطين في مراتبهن الوظيفية درجة وزير إلا درجاتهن الفعلية لا تتعدى درجة مدير عام.

وفي السلك الدبلوماسي، حيث استطاعت أعداد من المتخرجات الالتحاق بالعمل الدبلوماســـي إلا أنهـــن يشغلن وظائف إدارية محدودة، ولم تحصل سوى امرأة واحدة على فرصة العمل كسفيرة فـــي إحـــدى الدول الأوروبية الكبرى.. بالرغم من وجود أعداد من النساء العاملات في هذا السلك يحملن درجـــات وزير مفوض ومستشار، ولم تسنح لهن الفرصة ببلوغ درجة سفير.

وبالرغم من هذه الصورة غير المنصفة في حريات التعبير والتنظيم.. والتزام الدولة باتفاقيـــة القضـــاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع التحفظ على عدد من بنودها فيمكننا القول بأن هـــذا الالتـــزام نفذ نظرياً في المواد من 1-11 وذلك من خلال تجسيد مبادئ المساواة في الحقـــوق والواجبـــات فـــي الدستور والقوانين المرتبطة بالحياة الاجتماعية إلاّ أن التطبيق العملي لتلـــك البنـــود مـــا زال يشـــوبه الإخلال.

ولن يتأتى بلوغ تلك الحريات عبر تنقية الدساتير والقوانين من كل حجر على حريات الرأي والتعبيـــر والتنظيم فقط، وإنما من خلال إيجاد عوامل التطبيق العملي لتلك البنود انطلاقاً من قاعدة قانونية تحمي الأجهزة العاملة على ذلك والعاملين فيها.

4- المرأة والتعليم

أشارت الدراسات، إلى أن ضعف مشاركة المرأة في التنمية جاء بسبب أميتهـــا وتـــدني مســـتوى مـــا حصلت عليه من تعليم. وبينّت أعداد من الدراسات أسباب تدني التحاق المرأة بالتعليم.. انطلاقاً من أن التعليم هو أساس رئيس من أسس التنمية ولا تنمية بدون تعليم. ونقصد بالتعليم هنا هـــو كـــل الفـــرص المتاحة للحصول عل المعرفة بدأً بالتعليم ما قبل المدرسي وانتهاءً بالتعليم ما بعـــد الجـــامعي مـــروراً بالتعليم العام، التعليم الفني والتقني والتعليم الجامعي.

4-1 المرأة في التعليم الأساسي

حدد الركن الثاني من أركان المعرفة، بأنه نشر تعليم راقي النوعية ولكننا وفيما يتعلق بواقع المرأة التعليمية نصدم بواقع كمي متدنٍ للغاية في مختلف مراحل التعليم مقارنة بنصيب الذكور من الفرص التعليمية.

علماً بأن النصوص الدستورية والقانونية واضحة في هذا الجانب، حيث بين القانون العام للتربية والتعليم على ضمان حقوق متساوية للذكور والإناث في الحصول على حق التعليم، والعدالة في توزيع الخدمة التعليمية وتطبيق مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص بينهما، وجاء مبدأ إلزامية التعليم الأساسي لجميع أطفال الفئة العمرية 6-14 سنة من ذكور وإناث مؤكداً على حرص الدولة على تحقيق مبادئ التعليم للجميع، إلاّ أن ظهور عدد من العوامل الموضوعية أدت إلى الإخلال في الالتزام العملي بتلك البنود وبروز فجوة في التعليم بين الذكور والإناث في مرحلة التعليم الأساسي.

وأوضحت الدراسات أسباب هذه الفجوة على النحو التالي.

1- أسباب اقتصادية:

أ) ترتبط بحاجة الأسرة إلى عمل الإناث في المنزل والحقل في الريف.

ب) تدني دخل الأسر وعدم قدرتها على مواجهة الأعباء المالية لمتطلبات التعليم لجميع الأطفال. مما يدفعهم إلى لاكتفاء بتعليم الذكور.

ج) شعورا لأسر بعدم مردودية تعليم الإناث وأنهن مصيرهن الزواج فلا تجني الأسرة فائدة من تعليمهن.

2- أسباب تعليمية

أ- ترتبط بالواقع التعليمي، حيث توجد المدارس في مناطق تبعد عن مواقع السكن.. ورفض الأسر أن تقطع الإناث مسافات بعيدة للوصول إلى المدرسة.

ب- وجود المدارس في مناطق مكتظة بالناس، مثل الأسواق ومن العيب في المناطق الريفية أن تجتاز الإناث هذه الأماكن.

ج- عدم توفر المعلمات من الإناث، وعدم قبول أولياء الأمور أن تدرس الإناث من قبل معلمين من الذكور.

د- محتوى المناهج الدراسية وعدم تلبية مواضيعها لحاجات الإناث في الريف.

هـ- اعتماد الاختلاط في العديد من المدارس وهو أمر لا تقبله الأسر.

3- أسباب اجتماعية

وتعود إلى أمية أولياء الأمور وعدم توفر الوعي بأهمية تعليم الإناث. ومن خلال تشخيص واقع تعلـيم الإناث في ظل وجود هذه الظروف، نجد أن هناك تدنياً ملحوظاً في نسـب التحـاقهن واسـتمرارهن بالتعليم أي أن عملية الالتحاق هنا لا تُعد مقياساً بسبب تسرب الإناث في مراحل التعليم الأولى.

4. 2- قبول والتحاق الإناث بالتعليم الأساسي

خلال الفترة 91/90 –2001/2000م، حققت نسب قبول الإناث بالصفوف الأولى نمواً بـارزاً، إلاّ أن هذه النسبة والتي بلغت (44%) ما تزال متدنية مقارنة بمعدل التحاق الذكور والذي بلغ خـلال نفـس الفترة (77%).

معدل التحاق للفئة العمرية (6-14) خلال الفترة 91/90 –2000/99م

النوع	حضـــر%	ريف%	الفرق
الذكـــور	99	57	33
الإنـــاث	91	38	43
الفرق	9	19	10

المصدر: الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط وزارة التربية والتعليم

3. 4: الكفاية الداخلية للتعليم الأساسي

وعلى الرغم من التطور الملموس في توسع الخدمة التعليمية، وتحسن مسـتوى التعلـيم، وتوحيـد التعليم، ووجود البرامج التطويرية للمناهج الدراسية لمختلف مراحل التعليم الأساسي.. إلاّ أن هـذا التطور أظهر انخفاضاً في الكفاية الداخلية للتعليم الأساسي بسبب الرسوب والتسرب، خاصة بـين صفوف الإناث، حيث بيّنت دراسة لمتابعة الفوج للملتحقات في الصف الأول من مرحلـة التعلـيم الأساسي إلى أن (50%) من 100 ملتحقة لا يكملن مرحلة التعلـيم الأساسـي. وأن هنـاك 30% منهن لا يكملن الحلقة الأولى من التعليم الأساسي لأسباب عدة أهما عدم تـوفر التشـجيع الكـافي للإناث على الاستمرار في التعليم، وواقع المباني المدرسية، وعدم توفر المرافق الصحية. وتـدني أعداد المعلمات حيث يصر أولياء الأمور على أن تدرس الإناث من قبل المعلمـات، خاصـة فـي المراحل الأعلى من التعليم الأساسي، حيث تبلغ ا لإناث مراحل عمريـة تحـتم عـدم اختلاطهـا بالذكور من تلاميذ ومعلمين.

وفي استطلاع رأي لعدد من البنات المستربات من الصف السادس من مرحلة التعليم الأساسي في مديرية بني حشيش محافظة صنعاء، بيّنت أعداد من البنات أن تسربهن ليس بسبب الزواج أو حاجة الأسرة لهن، وإنما بسبب عدم توفر المواضيع التي تلبي حاجاتهن في المنهج والكتب الدراسية.

إلاّ أن أهم ما يمكن أن يُقال هنا، هو أن توفر الاهتمام الرسمي بكافة مستوياته والذي برز من خلال توسيع دائرة الخدمة التعليمية في الحضر والريف وبناء مدارس خاصة للبنات في المناطق، حيث يرفض أولياء الأمور إرسال البنات إلى مدارس البنين والسعي إلى توفير أعداد من المعلمات في المناطق الريفية، عبر حوافز مادية ومعنوية وإيجاد برامج تطويرية للمناهج الدراسية، والعمل على تغيير صورة المرأة في الكتب الدراسية إلاّ أن هذا الاهتمام لم يعكس نفسه على الموقف العام من تعليم البنات والعمل على رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية تعليم البنات وإبراز التعليم كقيمة بحد ذاته ولا يرتبط بفرص الحصول على الوظيفة، والانطلاق من مبدأ أن التعليم حق يجب تسهيل الحصول عليه لجميع المواطنين دون تمييز أو شروط.

4. 4 المرأة في التعليم الثانوي

إن النسب الملتحقة بالتعليم الأساسي من الإناث أثرت بواقعها المتدني على معدل التحاقهن بالتعليم الثانوي، مع احتساب نسب التسرب والرسوب خلال مرحلة التعليم الأساسي، حيث ترتفع نسب التسرب بين صفوف الإناث حتى تصل إلى (55.8%) فيما بين الصف الخامس والصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي، ولا تحصل على شهادة التعليم الأساسي سوى (24%) تلميذة فقط من أصل 100 تلميذة ملتحقة في بداية المرحلة، أي أن هناك فقط (24) تلميذة من كل (100) يمكنها التحاق بالتعليم الثانوي إذا ما توفرت لها الظروف الملائمة من تشجيع أسري وتوفر المدرسة في منطقة قريبة والظروف الاقتصادية التي تساعدها على ذلك.

معدلات الاستيعاب للفئة العمرية 16-18 سنة خلال الفترة 95/94-99/98م

العام	ذكور	إناث	إجمالي
95/94م	41.8	12.09	28.9
99/98	43.7	14.1	29.4
الفرق	1.9	1.2	1.6

المصدر: الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء بوزارة التربية والتعليم

4 .5 المرأة في التعليم الفني والتدريب المهني

وحال المرأة في التعليم الفني والتدريب المهني ليس بأفضل مما سبق، ففي خلال عام 2000م نفذت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني دراسة ميدانية حول فرص التعليم الفني والتدريب المهني المتاحة للمرأة في اليمن.

وبيّنت هذه الدراسة، بأن نسب التحاق الإناث بالتعليم الفني والتدريب المهني لا تتعدى (13%) من إجمالي الطاقة الاستيعابية للمعاهد.

كما وضحت الدراسة بأن إقبال الإناث على هذا النوع من التعليم لا يتم سوى في مجاليين هما التدريب التجارب والتدريب الصحي.

وأن الطاقة الاستيعابية لهذه المعاهد، والتوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات لهما تأثير بالغ في تدني نسب الالتحاق للإناث في هذه المؤسسات.

أيضاً النظرة الاجتماعية لهذا النوع من التعليم والإناث الملتحقات به ما زالت لم ترتق إلى مستوى الوعي الصحيح بأهمية هذا النوع من التعليم خاصة للإناث.

4 .6 تحسين واقع تعليم المرأة

من خلال إدراك هذا الواقع التعليمي للمرأة وإحساس الجهات الحكومية بأهمية التدخل لتحسين هذا الواقع، من حيث الكم والنوع.. فقد أوجدت وزارة التربية والتعليم في مشاريعها مع هيئة التنمية الدولية IDA مكون خاص لتعليم البنات في جميع تلك المشاريع (الثامن، التاسع، العاشر، الحادي عشر) وسعت في تلك المشاريع إلى إحداث تغييرات نوعية وكمية في تعليم البنات من أجل تضييق الفجوة القائمة بين تعليم الذكور والإناث.. من خلال زيادة أعداد المباني المدرسية، توفير المرافق الصحية في المدارس القائمة والمدارس الجديدة، بناء المدارس في مواقع سكينة ملائمة استقطاب معلمات للمناطق الريفية عبر توفير الحوافز المادية والمعنوية، إعداد برامج تطويرية للمناهج والكتب الدراسية، تحسين صورة المرأة في الكتاب المدرسي، إتاحة الفرصة للمنظمات الدولية للمشاركة في التدخل عبر عقد الندوات وحملات التوعية بأهمية تعليم البنات من أجل مستوى الوعي الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية.

إلاّ أن تلك الجهود، وإن أظهرت تطوراً ملموساً في تحسين واقع تعليم البنات إلاّ أننا في استقراء الواقع ومقارنة نسب الالتحاق بين الذكور والإناث في الأعوام الحالية نجد أن الفجوة ما زالت قائمة بينهما ويعود ذلك لأسباب عديدة أهمها:

- عدم استمرار حملات التوعية .. وامتدادها إلى مناطق ريفية نائية، وعدم تحمل الإعلام والوسائط الإعلامية أدواراً بارزة في هذا المجال وبشكل مستمر، حيث نجد مشاركتهم وقتية ومحددة بينما نجد في الفضائيات العربية.. استمرار حملات التوعية في مختلف القضايا المرتبطة بالمرأة دون توقف.
- تزايد النمو السكاني ودخول إعداد جديدة من الفئة العمرية المقابلة للتعليم الأساسي والثانوي إلى الميدان دون الإعداد المسبق لوصولها.
- التشتت السكاني ووقوع اليمن في إطار منطقة جغرافية تتسم باختلاف السمات الجغرافية ما بين جبلية / سهلية/ ساحلية، مما يؤدي إلى صعوبة التوفيق في الحصول على مناطق استجلاب توفر وجود الخدمة التعليمية.
- عدم قيام الجهات الخدماتية الأخرى بأدوارها في المناطق المحرومة والمستهدفة من التعليم.. حيث ينعدم الجهد التعليمي المتمثل في توفر المدرسة والمعلمة والكتاب في ظل استمرار وجود الحاجة إلى عمل البنات لجلب الماء والحطب للأسرة.

4. 7 المرأة في التعليم الجامعي:

إذا كان ذلك الحال في التعليم الأساسي والثانوي وامتداد رقعة توفره وتدني متطلباته، فإن واقع التحاق المرأة بالتعليم الجامعي لا يبدو في حال أفضل. ففي الأعوام 91/90م وفي ظل وجود جامعتين حكوميتين فقط، صنعاء وعدن لم تبلغ أعداد الملتحقات في الكليات العلمية سوى (1400 طالبة) مقارنة بأعداد الذكور الملتحقين في نفس العام والذي بلغ (4617 طالب).

وبلغ عدد الملتحقات في الكليات النظرية لنفس العام (5758 طالبة) مقارنة بأعداد الملتحقين الذي بلغ (30224 طالب).

ومع زيادة الاهتمام بالتعليم الجامعي وارتفاع عدد الجامعات الحكومية إلى ثمان جامعات حكومية، إلاّ أن نسب التحاق الإناث ما زالت متدنية مقارنة بأعداد الملتحقين من الذكور، ففي الأعوام (99/98م) لم يبلغ عدد الملتحقات في الكليات العلمية لهذه الجامعات سوى (3958 طالبة) مقابل (10105 طالب).

وبلغ عدد الملتحقات بالكليات النظرية لهذه الجامعات في نفس الأعوام (26.729 طالبة) مقابل (99.30 طالب) والحال يعكس نفسه في أعداد المتخرجات، حيث لـم يبلـغ سـوى (3930 متخرجـة) مقابـل (13.805 خريج) من عموم كليات الجامعات خلال الأعوام 99/98م.

وإذا كان هذا هو واقع الحال في التعليم، والذي يعد أساساً مادياً لبقية مجالات التنمية، فـإن تشـخيص واقع المرأة في المجالات الأخرى لا يبدو في حال أفضل.

5- مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية والتنموية:

ويرتبط ذلك إلى حد بعيد بالركن الثالث من أركان المعرفة، ونحاول استقراء ما يتناسب معه من واقـع الأدبيات التي بينت الوضع الاقتصادي للمرأة، وأهمها تقارير اللجنة الوطنية للمـرأة خـلال الأعـوام 99/98 –2001/2000م.

حيث أشارت تلك التقارير إلى أنه بالرغم من أن المرأة تمثل ما يزيد على (50%) من السـكان، إلاّ أن نسبة عمل المرأة لا تتعدى (20%) توزع أكثر من (50%) من هذه النسبة إلى قطاع الزراعة، أما في قطاع الإدارة والخدمات فلا تزيد نسبة مشاركة المرأة عن(0.9%) وتتوزع بقية النسب على المجـالات المختلفة بنسب ضئيلة متقدمة ويعود هذا التدني إلى أسباب عديدة أهمها:

1- التقاليد الاجتماعية التي ما زالت إلى حد ما لا تتقبل عمل المرأة.
2- ارتفاع نسبة الأمية بين النساء إلى (79.2%) مقابل (36%) للرجال.

وإذا كانت مهنة التدريس هي من المهن المقبولة اجتماعياً للنساء، إلاّ نسبة مشاركة المـرأة فـي هـذه المهنة مازال متدنياً مقارنة بنسب مشاركة الذكور.

حيث لا تبلغ نسبة مشاركة المرأة في مهنة التدريس إلاّ بنسبة(17.3%) مقابل(82.7%) للـذكور فـي التعليم الأساسي. وبنسبة (22.8%) مقابل (77.2%) للذكور فـي التعلـيم الثـانوي ولا تزيـد نسـبة الإداريات العاملات في مجال التعليم عن (11.5%) من إجمالي الإداريين والتربويين.

ونجد أن الزراعة والصيد يحتلان المرتبة الأولى في نسب مشاركة المرأة في العمل، ويعود ذلك إلى الظروف البيئية المحيطة بالمرأة في المناطق الريفية ومشاركتها الحتمية وإن كانت بدون أجر في أغلب الأحيان، كما يعود ذلك إلى عدم اشتراط هذه المجالات حصول المرأة على مستوى معين من التعليم أو التدريب.

إما إذا ما حاولنا معرفة نسبة مشاركة المرأة في فئة المسئولين أو المشرعين فهي لم تتعدى (0.06%) من إجمالي الفئة وفقاً لتعداد 1994م، وتلك النسبة لا تعكس على الإطلاق مستوى ما وصلت إليه المرأة اليمنية من التمكن العلمي والعملي والذي يؤهلها للوصول إلى مراتب أعلى في مؤسسات المجتمع المدني أو في إطار الوظيفة العامة أو السلطة التشريعية.

وإذا أخذنا الإعلام بمختلف مؤسساته وحاولنا معرفة نسبة مشاركة المرأة في هذا المجال الهام والحيوي، والذي يمكن أن يلعب دوراً بارزاً في تحسين واقع مشاركة المرأة في التنمية، نجد أن نسب مشاركة المرأة في الإعلام بمختلف مؤسسات لا تزيد على (16.7%) من إجمالي العاملين. موزعة على النحو التالي:

1- **الإذاعة** : 15.3% من إجمالي العاملين فيها.
بنسبة 7.1% من إجمالي العاملين في جميع المؤسسات الإعلامية.

2- **الوزارة وفروعها**: 15% من إجمالي العاملين فيها
بنسبة 3.2% من إجمالي العاملين في الإعلام.

3- **دار الهمداني للطباعة**: 34.5% من إجمالي العاملين.
بنسبة 2.1% من الإجمالي العام.

4- م**ؤسسة 14 أكتوبر**: 29% من إجمالي العاملين.
بنسبة 2.0% من الإجمالي العام.

5- **وكالة سبأ للأنباء**: 13.3% من إجمالي العاملين.
بنسبة 1.5% من الإجمالي العام.

6- **مؤسسة الجمهورية**: 15.4% من إجمالي العاملين.
بنسبة 0.7% من الإجمالي العام.

7- **مؤسسة الثورة** : 8.4% من إجمالي العاملين.
بنسبة 0.6% من الإجمالي العام.

وتتركز النساء ضمن هذه النسب في الوظائف الوسطية والأدنى ولا تشغل سوى امرأتين فقط درجة مدير عام في الوزارة.

وفي مجالات البحث والتطوير، تشارك المرأة في جميع لجان تأليف وإعداد المناهج والكتب الدراسية ضمن اللجان الوزارية المشكلة لهذا الغرض وتتفاوت نسب المشاركة بحسب مجال التخصص، إلاّ أن نسب المشاركة لا تزيد على (1 إلى 10 من الذكور) ولها نصيب من المشاركة ضمن أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات اليمنية في الكليات النظرية والعلمية، وفي مراحل سابقة استطاعت الوصول إلى عمادة الكليات النظرية، إلاّ أن نسب مشاركة المرأة في هذا المجال، مقارنة بأعداد الذكور لا يرقى إلى المشاركة المتساوية ويعد ذلك أمراً منطقياً.. انطلاقاً من النسب المتدنية لالتحاق الإناث بالتعليم في مختلف مراحله.

6- المرأة والصحـــــة:

يمكننا في هذا الإطار تقديم المؤشرات الآتية:

- تُعد اليمن من الدول التي ينخفض فيها معدل عمر الفرد مقارنة بدول العالم.
- قدرت الأمم المتحدة توقعات الحياة للمرأة اليمنية عند الولادة بـ (53 سنة) خلال الأعوام 90-1995م.
- في الجمهورية اليمنية تشكل وفيات الأمهات أكبر نسبة من الوفيات بين النساء في سن الإنجاب.
- غياب التوثيق السليم، وتوفر البيانات حول أمراض ووفيات الأمومة والطفولة.
- حددت منظمة الصحة العالمية تقديرات وفيات الأمومة في اليمن بحوالي (1400) حالة وفاة لكل (100.000 مولود حي)، بينما حددها الجهاز المركزي للإحصاء بحوالي (800) حالة وفاة لكل (100.000 مولود حي) لعام 1994م.
- بالرغم من انتشار الخدمات الصحية بشكل ملحوظ، إلاّ أنها لم ترتق إلى مستوى تغطية الاحتياج.

7- المرأة في البنية الاجتماعية الاقتصادية:

إذا ما أطلعنا على واقع حال المرأة في المجال التعليمي والصحي والاقتصادي، يمكننا استنتاج واقع دور المرأة في البنية الاجتماعية ودورها في عملية التغيير.

وإذا كانت عملية غرس اكتساب المعرفة من أهم القضايا في التحول الحثيث إلى نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية.. لن يتسنى ذلك إلاّ بتغيير موجهات السلوك الاجتماعي الاقتصادي، واعتماد دور المرأة كعنصر أساسي في علميات التغيير المختلفة بحسب الكفاءة والمهارة والتمكن والقدرة وليس من مصدر السلطة والمال والجاه.

ويأتي ذلك عن طريق العمل على تغيير النظرة الاجتماعية تجاه المرأة، واعتماد قوة عملها ومشاركتها كعنصر فاعل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعودة الصحيحة إلى الكتاب والسنة، وتحديد مكانة المرأة فيهما بالرؤية الصحيحة.. والابتعاد عن الاجتهادات غير الواضحة..

وعليه فإن تمكين المرأة أولاً في مختلف المجالات يمكّنها من المشاركة في تأسيس نموذج معرفي عربي أصيل.

8- الخلاصـــــة:

- (لا توجد أداة تنموية أعلى كفاءة من تعليم الفتيات) هكذا استهل "كوفي عنان" الأمين العام للأمم المتحدة، كلمته في تصدير كتاب وضع الأطفال في العالم لعام 2004م، الصادر عن منظمة اليونيسيف.
- حددت الحكومة سنة 2015م، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهي القضاء على الفقر المدقع وتعميم التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وتخفيض معدل وفيات الأطفال، إلاّ أن هدفي تعميم التعليم في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يعدان كمحورين تدور حولهما الأهداف الأخرى للتنمية (نفس المصدر).
- أن التعليم ينقذ حياة الفتيات والنساء ويحسنها فهو يتيح للنساء أكبر قدر من الإمساك بزمام حياتهن ويتيح لهن المهارات التي تمكنهن من الإسهام في مجتمعاتهن، وتلك هي الطاقة التي تفجر المزايا الإنمائية والاجتماعية الأخرى، وهذا يؤدي إلى تنمية أكثر إنصافاً (نفس المصدر).
- هكذا بينت الوثائق الدولية أهمية التعليم وتعليم الفتيات على وجه الخصوص، فمن خلال تحسين مشاركة المرأة بالتعليم في مختلف مراحله يمكننا تحسين واقعها في مختلف المجالات.
- لا يعني تشخيصنا لوضع المرأة في المجالات المحددة في الورقة.. وأن اختصرنا في ذلك إلى حد بعيد، إلاّ أن الصورة وضاحة وجلية.. لا يعني ذلك انعدام مشاركة المرأة وعدم وجود أدوار لها.. ولكن ما هو حجم هذا الدور.. وهل يتطور هذا الدور مستقبلاً أو يتضاءل.. وما هي أسباب التطور أو التضاؤل..؟

- أننا بمقارنة دور المرأة ومشاركتها بالتنمية مع أدوار المرأة في دول الجوار نجد دوراً واضحاً وأن كان محدوداً بل نجده في بعض المجالات يفوق دور المرأة في بعض دول الجوار.
- أما إذا ما قارنا هذا الدور بدور المرأة في الدول العربية الأخرى، فإننا نجده دوراً متوسطاً محدوداً للغاية وبالمقارنة مع دور المرأة في المعالم. نجده لا يجد لنفسه مكاناً للمقارنة.
- وإذا تطرقنا إلى عوامل تطوير هذا الدور في مختلف المجالات وتمكين المرأة، فإن المسئولية شاملة تبدأ من المرأة نفسها والمجتمع والحكومة ومختلف مؤسسات المجتمع المدني والتشريعي، وعوامل التطوير ليس بغائبة لإدراكنا لعوامل التدني.

9- التوصيات:

- هناك علاقة وثيقة بين التعليم والنمو الاقتصادي.. حيث أن التعليم الأفضل يحث على النحو الاقتصادي، وكذا فإن النمو الاقتصادي يؤدي إلى استثمار أكبر في التعليم.. وفي ألمانيا واليابان وكوريا خلال القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين، تبين أن الشعب المتعلم يشكل نقطة انطلاق لتأمين أداء اقتصادي من أعلى الدرجات. (جون دانيال – المدير العام المساعد لشئون التربية اليونسكو – نشرة التعليم اليوم العدد رقم 5 ابريل 2003).
- ومن هذا المنطلق نقول أن الاستثمار الأكبر في حقل التعليم يؤدي حتماً إلى نمو اقتصادي أفضل.. وإذا كان سعينا نحو النمو الاقتصادي لضمان حياة أفضل علينا استهداف التعليم وتحسين نوعيته وضمان عامل المساواة وتكافؤ الفرص لطرفي الحياة الذكور والإناث.
- لا تعليم بدون صحة.. فإنهما طرفان لا بد أن يسيرا متلازمين لضمان مردود صحيح لتعميم التعليم.. وعليه فإن توسيع الخدمات الصحية.. وتحسين نوعيتها من الأمور التي لا جدال فيها.. والنساء هن أول من يجب أ، توسع خدمات الصحة عليهن في مختلف مراحل حياتهن بسبب الحمل والولادة والرضاعة وتربية الأطفال ومن ثم صحة الأطفال.. التي تساعد على ظهور نتائج تعميم التعليم.. فلا تعليم بدون صحة.
- في سياق اقتصاد المعرفة يتقلص عدد الوظائف التي لا تتطلب كفاءات.. وفي سياق الكفاءات يجب أن تتباري جميع الأطراف.. وبتحقيق فرص تعليمية متساوية بتعليم نوعي تفرض هذه العملية.. تنافس قوي يحسمه مبدأ الكفاءة والأفضل.. عن طريق توفير أرضية أمنة وأمينة للمتبارين من ذكور وإناث.. وعليه فإن دخول الإناث عملية التنافس الشريف في الحصول على الوظائف ذات الكفاءة.. يجب أن يسود القرار الأمين لصالح الإناث إن كن الأفضل.

- لا تنمية بدون عدالة.. وبتحقيق مبدأ العدالة لتوفير فرص المشاركة والتنافس.. لن يتسنى للنساء الاضطلاع بأدوار حاسمة في عالم التنمية والمعرفة التي تواكبها.
- اعتماد مشاريع بخدمات مشتركة.. لتحسين مشاركة المرأة في التنمية فلا يمكن لمشروع تعليمي مهما كبر حجمه ونتائجه.. لا يمكن ضمان استمرارية نتائجه المأمولة.. دون توفر مشاريع خدمية مرافقة مثل الكهرباء.. توفير المياه في المناطق الريفية وكذا شق الطرق السهلة.. وتوفير الخدمات الصحية.. فإن تكل في ظل غيابها.. لا بد ون تحدث تراجع لنتائج كبيرة تحققت عبر مشاريع ضخمة.
- التوعية المجتمعية.. المستمرة في مختلف المجالات للدفع بمشاركة المرأة في مختلف المجالات.. يؤدي حتماً إلى تحقيق نتائج أفضل.. والابتعاد عن الحملات الوقتية.. وحققت عدد من الفضائيات العربية.. نجاحات كبيرة في هذا المجال عبر استمرار الرسائل التوعية.. للمجتمعات باختلاف مواقعها.. واحتياجها.
- أدركت الحكومة اليمنية مخاطر.. توسع دائرة الفقر في المجتمع اليمني وتأثير ذلك على مختلف الفئات في جميع مراحل الحياة. واعتماد برامج استراتيجية القضاء على الفقر والإسراع في توزيع هذه البرامج على مختلف المجتمعات اليمنية بحسب الحاجة وتوفير واعتماد مبدأي المراقبة والتقييم المستمرين سوف يحقق نجاحات تطويرية في مختلفة المجالات خاصة بين فئات النساء.
- إن معايير حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعتبر هادياً لكافة أنشطة التعاون الإنمائية ووضع البرامج في جميع القطاعات.. مثل الصحة والتعليم والحكم الصالح والتغذية والمياه والصرف الصحي والأمن الاجتماعي والاقتصادي وجميع البرامج التي استهدفتها الأهداف الإنمائية للألفية.. يجب أن تستهدف الإنسان.. ذكراً كان أو أنثى دون تميز واعتماد مبادئ العدالة، والمساواة والإحساس بالمسئولية وسيادة القانون.. والتكافؤ بين الجنسين.. وإلا فلا مضي للحديث حول حقوق الإنسان.. دون تلك المبادئ.
- أخيراً أن التبني السياسي لمجمل تلك القضايا.. وتسيير القانون بالحكم الصالح نظراً وعملياً عبر تطبيق.. البنود الواردة في مختلف القوانين والدستور، والتي تبين الاعتراف بمشاركة المرأة في التنمية.. وتسخير جميع الوسائل لغرض عملية التطبيق.. في مختلف المجالات اجتماعياً. صحياً.. اقتصادياً.. تعليمياً وسياسياً.